المحكم والمتشابه في "القرآن الكريم" عند المعتزلة
المفهوم ومداخل التطبيق

اعداد

أحمد صبحى مرسى

طالب ماجيستر قسم اللغة العربية وآدابها

كلـية البـنات

إشـــراف

أ.د / عـامـر يس محمد النـجـار

أستاذ الفلسفة الإسلامية المتفرغ

بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

بالإسماعيلية- جامعة قناة السويس

أ.م.د / رحـاب رفـعت فـــوزى

أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد الكلية

مقدمة:-

شغلت قضية "المحكم والمتشابه" العقل الإسلامي قرونا وأحقابا متطاولة ، واهتمت به الفرق والطوائف الإسلامية بمختلف تنوعاتها ، إلا انها عند المعتزلة إستحوذت على هذه المساحة المهمة من التفكير الإعتزالي للدواعي والاسباب التالية:

أولا: أهميتها فى مواجهة العقل الإسلامي مع الآخر، فقد مثلت تلك القضية مطعنا من جملة المطاعن التى وجهت للقرآن الكريم من المخالفين ، وهذا ما ذكره القاضي فى أن من (جملة مطاعنهم فى القرآن قولهم : ان بعض القرآن قد يدل وهو المحكم ، فأما المتشابه فلا معني تحته ، لآنه لادليل عليه)"1" لذا فقد عدّ المعتزلة أنفسهم حائط صد للدفاع عن حصون الإسلام ، وأولا بالطبع " القرأن الكريم"

ثانيا: موقع هذه القضية بين الفرق الإسلامية ، فقد شغلت حيزاكبيرا من اهتماماتها – كما أسلفنا – فبنت عليه الكثير من مقولاتها ، إلي درجة جعلت القاضي يقول : (بأن هذه الفرق لاتعتمد فى الأغلب إلا علي الآيات المتشابهة فى مذاهبها وتجعله من أوكد أسباب ثباتها على ذلك.) "2"

ثالثا: مدي الخلاف بين هذه الفرق حول الآيات المحكمة والآيات المتشابهة ، وذلك مرجعه إلي الإختلاف فى المذاهب والمنطلقات الفكرية التى ينطلقون منها ، مما إنعكس علي تحديدهم لتلك الآيات ، فإن (ما يعده المشبّه محكما عند الموحد من المتشابه ، وما يعد الموحد محكما عند المشبّة بخلافه

وكذلك فيمن يعتقد الجبر، وفيمن يقول بالعدل "3"

رابعا: بث أصولهم المذهبية ، وهي الأصول الخمسة فى ثنايا تفسيرهم للآيات الكريمة ، للإستناد الى أيات الذكر الحكيم فى تثبيت هذه الأصول

خامسا: الإجتهاد والتجديد : فالقاضي "عبد الجبار" يري ان من حكمة إنزال متشابه القرأن الكريم (العدول عن طريقة التقليد إلي طريقة النظر ، لأن إذا وجد القرآن مختلفا لم يكن بأن يقلد المحكم أولي من المتشابه فيحوج إلي الرجوع إلي الأدلة وتأملها)"4" وهذا الرجوع إلي الأدلة وتأملها هو المنطلق إلي التجديد والتطوير ، الذي لا يأتي إلا بشحذ الطبع وصقل الذعن وكد الخاطر ، وفي هذا يفترق "المتشابه" عن "المحكم" (لأن من حق المحكم أن يدل على العارف باللغة بظاهرة ، و يستغني عن فكر مجدد فإذا كان متشابها فلابد من فكر مجدد"5"

1- القاضي أبى الحسن عبد الجبار. المغني فى أبواب التوحيد والعدل ، الجزء السادس عشر (إعجاز القرأن). تحقيق امين الخولي وإشراف طه حسين ، وزارة الثقافة وإلارشاد القومي ، الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة: 1960 م، صـ 345.

2- نفس المرجع ، صـــ 371

3- القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني. متشابه القرأن . تحقيق عدنان زرزور ،مكتبة دار التراث ، القاهرة: 1969 م ، القسم الأول، صـــ 20

4- القاضي أبي الحسن عبد الجبار. المغني فى أبواب التوحيد والعدل ، الجزء السادس عشر (اعجاز القرأن). مرجع سابق، صـــ 374.

5- نفس المرجع، صـــ 375.

- اسباب إختيار الموضوع:

1- الكشف عن جهود إحدي الفرق الإسلامية فى مجال مهم من مجالات التجديد الإسلامي ، الذي يحتاج إلي أعمال العقل ، ودقة البحث و النظر و التأمل و التدبر فى القرأن الكريم ، سيما وأنها قد إشتهرت فى تاريخنا الفكرى الإسلامي بأنها أكثر الفرق الإسلامية إعلاء لشأن العقل .
2- رفع الإصر عن المعتزلة فيما إتهموا به من خصومهم فى إعلائهم من عمل العقل ، وأن له الحاكمية على النص ، وذلك بتوضيح حدود عمل هذا العقل عند المعتزلة.
3- أن القضية تجددت مناقشتها فى واقعنا المعاصر ، وكثر الداعون لها ، ولكن من وجهة نظر مخالفة لما إستقر عليه تراث الأسلاف فى هذا المجال ، لذا وجب إبراز جهود مفكري الإسلام ، واسهاماتهم ، وتوضيحها وتقديمها ليتميز الإجتهاد والتجديد عن الضياع والعدمية المرعبة

وسوف ينتظم الحديث عن هذا الموضوع – وفقا لذلك - إلي العناصر التالية:

أولا: التحديات التى فرضت على المعتزلة مداخل تحديد مفهوم "المحكم والمتشابه"

يتميز النموذج الإعتزالى بتفصيل دور العقل للتعامل مع الشرع ، وتحديد الأُطر والحدود له التى يُتعامل من خلالها داخل سياج الشرع الحنيف .

إن المعتزلة منذ مؤسسهم الأول " واصل بن عطاء " أدركوا جيداً الدور المنوط بهم فى الدفاع عن الإسلام، فانطلقوا على وعيٍ تام بالنموذج الذى يقدمه المشروع الحضارى الإسلامى للمعرفة .

(فالذين أرخوا لقائد المعتزلة : أبو حذيفة واصل بن عطاء (80-131 هـ ، 699 – 748 م) . يقولون إنه لم يبلغ الثلاثين من عمره حتى كان قد فرغ من الرد على كل المخالفين ؟! .. ومن عناوين الكتب التى ألفها : (كتاب الألف مسألة) .. وجميعها فى الرد على مذهب " المانوية" الفارسية !)"[3].

بل إن القاضى "عبدالجبار" نفسه يذكر مثلين يبين بهما منهج المعتزلة وتميزهم "ومباينتهم لسائر المخالفين" – كما يقول – فيما اختصوا به ، وحقيقة الدور الذى اطلعوا بأدائه ، مما يكشف لنا الأُطر التى تحرك خلالها المعتزلة ، والتى فرضت عليهم أن يخالفوا بها بقية الفرق والمذاهب الإسلامية الأخرى .

وسوف نقوم هنا بنقل هذين المثلين لتتضح بهما الخلفية التاريخية والحضارية التى جعلتهم يجتهدون فى استنباط الأدلة من نبع القرآن الكريم لدحض حجج الطاعنين .

- أما المثال الأول فهو يُبرز تمايز المنهج الاعتزالى عن إحدى الفرق الإسلامية ، وهى الجهمية .

فعندما عجز زعيمها " الجهم بن صفوان " فى الرد على السَّمَّنية تصدى للرد عليهم زعيم المعتزلة "واصل بن عطاء " . ينقل القاضى "عبدالجبار" (أن قوماً من السمنية أتوا "جهم ابن صفوان" فقالوا له : هل يخرج المعروف عن المشاعر الخمسة ؟ قال :لا . قالوا : فحدثنا عن معبودك الذى تعبده ، أشئ وجدته فى هذه المشاعر ؟ قال : لا . قالوا : فإذا كان المعروف لا يخرج عن ذلك وليس معبودك منها ، فقد دخل فى المجهول ، قال : فسكت "جهم " ، وكتب إلى واصل . فكتب إليه واصل : قد كان يجب أن تشترط وجهاً سادساً ، وهو الدليل ،

---

1. محمد عمارة . إسلامية المعرفة : البديل الإسلامى للمعرفة المادية . بحث بمجلة الهلال القاهرية : أغسطس 1992 م ، صـ[34] – صـ[41] ، صـ[36] .

فلما لم تشترط ذلك شُكِّكت وكُفِّرت ، فارجع إليهم وقل لهم : هل تفرقون بين الحى والميت ، وبين العاقل والمجنون ، فإنهم يعترفون بذلك ، وإنه يعرف بالدليل لا بغيره . فلما وصل الجواب إلى "جهم" ، رجع به على السُّمَّنية ، فقالوا له : ليس هذا من كلامك ، فمن أين لك ؟ قال : كتب به إلى رجلٌ من العلماء بالبصرة يقال له واصل ، فخرجوا إليه فكلموه ، فأجابوه إلى الإسلام .)"[1]

هكذا أدرك المعتزلة النموذج الإسلامى فى المعرفة ومباينته للنماذج الوضعية الأخرى التى لا تعترف إلا بالمعرفة الحسية المادية وحدها ، فهى سبل المعرفة وحدها ، أما الإسلام فبالرغم من أنه يُقرُّ ويعترف بما تقع عليه الحواس ولا ينكره ، لكنه فى الوقت ذاته يضيف سبيلاً آخر ، وهو الدليل ؛ (والدليل ليس حاسة مادية ، وبه يدرك الإنسان المعارف والعلوم غير المادية ، والتى لا تخضع لتجارب الحس والحواس ...

فالدليل ليس فقط الحاسة التى تدرك المحسوس ، بل قد يكون : لازم العلم بالمحسوس .. والإدراك به ليس مباشراً ، كحال الإدراك بالحواس .. ومثاله : أن يلزم من العلم بالمصنوع البديع – وهو محسوس- العلم بوجود الصانع المبدع – وهو معلوم غيرمحسوس ، لا تدركه الحواس)"[2].

- أما المثال الثانى الذى يتباين به اختلاف منهج المعتزلة فى الاستدلال عن طريقة النصوصيين والظاهريين من أصحاب الفقه والحديث ، الذين يقفون عند ظواهر النصوص لا يتجاوزونها ويعدّون الكلام بدعة ، وأن المعرفة تقف عند النصوص وحدها دون العقليات التى يتوجهون بها إلى الداخل الإسلامى ، الذى لا يحتاج فى الإيمان بها إلى الأدلة والبراهين العقلية والمنطقية ، فى حين أنها لا تُلزم غير المؤمنين بها ، بل يطعنون فى ثبوتها من البداية .

يتجلى هذا فيما يحكيه القاضى "عبدالجبار" عن أحد صبيان المعتزلة ، وهو "معمر بن عباد" (215هـ)– من الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة ، - فيقول : (يقال : لما منع الرشيد من الجدال ، كتب إليه ملك السند : إنك رئيس قوم لا ينصفون ، ويقلدون الرجال ويغلبون بالسيف ، فإن كنت على ثقةٍ من دينك ، فوجه إلى بعض من أناظره ، فإن كان الحق معك تبعتك ، وإن كان الحق معى تبعتنى .

فوجه إليه بعض القضاة ، وكان عند ملك السند رجلٌ من السُّمَّنية ، وهو الذى حمله على هذه المكاتبة، فلما وصل القاضى إلى ملك السند ، أكرمه ورفع مجلسه .

فسأله السمنى فقال : أخبرنى عن معبودك ، هل هو قادر ؟ قال : نعم ، قال : فهل هو قادر على أن يخلق مثله ؟ فقال : هذه المسألة من الكلام ، والكلام بدعة ، وأصحابنا ينكرونه . فقال السُّمَّنى : ومن أصحابك ؟ قال: محمد بن الحسن ، و أبو يوسف ، وأبو حنيفة . فقال السمنى للملك : قد كنت أعلمتك دينهم، وأخبرتك بجهلهم وتقليدهم وغلبتهم بالسيف . قال : فأمر الملك القاضى بالانصراف ، وكتب إلى الرشيد: إنى كنت : وأنا على غير يقين مما حكى لى ، والآن قد تيقنت بحضور هذا القاضى ، وبالله نستعين فى جميع أمورنا ، وحكى له فى الكتاب ما جرى .

1- القاضى عبدالجبار بن أحمد . فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين . فى :فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة . تحقيق فؤاد سيد ،الدار التونسية للنشر ، تونس :1393هـ -1974م ، صـ[240] .

2- محمد عمارة . إسلامية المعرفة : البديل الإسلامى للمعرقة المادية . مرجع سابق ، صـ[38].

فلما ورد ذلك على الرشيد ، قامت قيامته وضاق صدره ، وقال : ليس لهذا الدين من مناظر عنه ؟ قالوا : بلى يا أمير المؤمنين ، وهم الذين تنهاهم عن الجدال ، وجماعة منهم فى الحبس ، فقال : أحضروهم ، فلما حضروا ، قال : ما تقولون فى هذه المسألة ؟

قال صبى من بينهم : هذا السؤال محال ، لأن المخلوق لا يكون إلا محدثاً ، والمحدث لا يكون مثل القديم، فقد استحال أن يقال : يقدر أن يخلق مثله أو لا يقدر ، كما استحال أن يقال : يقدر أن يكون جاهلاً أو عاجزاً .

فقال الرشيد : وجهوا بهذا الصبى إلى السند حتى يناظرهم)"[1].

لقد سُقنا هذه المقدمات ، وتلك النصوص والنماذج الدالة ؛ كى يتضح لنا منبع البيئة التى نشأت فيها المعتزلة ، وإلى غالب مَنْ توجهوا لهم بخطابهم ، مما فرض عليهم مدخلاً مختلفاً فى الاستدلال ، اختلف عن غيرهم ، وإن لم يخرجوا عن بقية الأدلة ، ولكن يتمثل جهدهم فى إضافة أدلة جديدة يجابهون بها الآخر الدينى والحضارى ، وحتى من انتسبوا للإسلام وهم قد خرجوا منه ، وبالغوا فى الطعن فى القرآن الكريم .

لذلك يكون المدخل الملائم لفهم الدور الذى قاموا به ، وما قاموا به من جهود مضنية أن يوضع ذلك فى سياقه الحضارى والفكرى ، وأن لا يُؤخذ مجتزئاً ، ونقارنهم فى الوقت ذاته بالآخرين الذين اختلفت أدوارهم بطبيعة حال المخاطبين ، وبطبيعة ما أُعدّ له كل فريق من دورٍ ومهام ، لا يتناقض كل ذلك ، وإنما تتكامل الأدوار لتصب فى محيطٍ واحد ، لأنها فى الأصل نبعت من منبع واحد ، وإن اختلفت الروافد ، وهو ما سيتضح لنا بصورة عجيبة مبهرة من خلال ما هو آتٍ من صفحات .

ثانيا: دور القاضي "عبد الجبار" في ردّ مطعن التناقض فى إستخدام كلمتى "المحكم" و "المتشابه":

سوف نتتبع هذا المفهوم وفق الترتيب التاريخى ، كى تتضح الجهود التى قام بها القاضى ، والاسهامات التى قدمها ، وتأثيرها فى أعمال لاحقيه .

كان (أول من التفت إلى الأصل اللغوى لكلمتى المحكم والمتشابه ... "ابن قتيبة" – وذلك أمر طبيعى لأنه أحد اللغويين .)"[2]

قدم "ابن قتيبة" (213 – 276 هـ) قبل القاضى " عبدالجبار " هذا التعريف اللغوى فى "تأويل مشكل القرآن " – بعد دفاعه عن وجود المتشابه فى "القرآن الكريم" فقال : وأصل التشابه : أن يشبه اللفظ اللفظ فى الظاهر ، والمعنيان مختلفان :

قال الله – جل وعز – فى وصف ثمار الجنة :{وَأُتُواْ بِهِ مُتَشَابِهاً}[البقرة:25]، أى مُتَّفق المناظر ، مختلف الطُّعوم . وقال : أى يُشْبه بعضها بعضاً فى الكفر والقسوة ... وقال : {تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ}[البقرة:118]أى يُشْبه بعضها بعضاً فى الكفر والقسوة ...

1- القاضى عبدالجبار بن أحمد . فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين . مرجع سابق ، صـ266 ، 267 .

2- حسين نصار . المتشابه . مكتبة الخانجي، القاهرة: 1424هـ- 2003 م ، صـ 47 .

ثم يقال لكلِّ ما غَمُض ودقَّ : متشابهٌ ، وإن لم يقع الحيرة فيه من جهة الشَّبه بغيره ، ألا ترى أنه قد قيل للحروف المُقطَّعَة فى أوائل السّوَر: متشابه ، وليس الشك فيها ، والوقوف عندها لمُشاكلتها غيرها ، والتباسها بها .

ومثل المتشابه : " المُشْكِلُ " وسمى مشكلاً ؛ لأنه أشْكل ، أى دخل فى تشكُّل غيره فأشْبهه وشاكله .

ثم يُقال لما غَمُض – وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة – مشكلٌ .)"[1]

بعد هذا التعريف اللغوى "لابن قتيبة" يقترب القاضى "عبدالجبار" أكثر من الموضوع فيحدد فى احكام مباشر وصريح المقصود " بمتشابه القرآن " وفى نفس الوقت مفارقته " لمحكم القرآن الكريم "

أى إنه إذا كان "ابن قتيبة" اكتفى بالتعريف اللغوى "لمتشابه القرآن" ولم يقترب من قريبٍ أو بعيدٍ لتعريف محكمه ، فقد قدّم القاضى تعريفاً اصطلاحياً "لمتشابه القرآن" ومايز بينه وبين المحكم – لا على أنه مضادٌ له أو مقابله فى المعنى – بل على أساس توضيح نوعية العلاقة والرابط فيما بينهما .

قدم القاضى تعريفه للمحكم والمتشابه فى أكثر من موضع من مصنفاته ، فيقول فى تعريفه فى " شرح الأصول الخمسة " : (حقيقة المحكم والمتشابه ، فالمحكم ما أحكم المراد بظاهره ، والمتشابه ما لم يحكم المراد بظاهره بل يحتاج فى ذلك إلى قرينة ، والقرينة إما عقلية أو سمعية ، والسمعية إما أن تكون فى هذه الآية ، إما فى أولها أو آخرها ، أو فى آية أخرى من هذه السورة أو من سورة أخرى ، أو فى سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعل ، أو فى إجماع من الأمة ، فهذه حال القرينة التى نعرف بها المراد بالتمشابه ونحمله على المحكم .)"[2]

يزيد القاضى الأمر وضوحاً فى "متشابه القرآن" ويضيف الملمح المميز فى مفارقة المحكم للمتشابه ، فيقول استكمالاً لما سلف واستطراداً له :(فلا بد من أن يكون للمحكم مزية على المتشابه من الوجه الذى قدمناه وهو أن يدل ظاهره على المراد ، أو يقتضى ما يضامه أنه لا يحتمل إلا الوجه الواحد من حمل الأدلة، وليس كذلك المتشابه ، لأن المراد به يشتبه على العالم باللغة ويحتاج إلى قرينة محددة فى معرفة المراد به)."[3] بهذا الكلام تتضح مفارقة المحكم للمتشابه ومزية كل واحدٍ منهما ، فالمحكم ما دلّ بظاهره على المعنى المراد ، ولا يحتمل إلا الوجه الواحد ، فهاتان الميزتان ما مُيِّز به "المحكم" عن "المتشابه" – من هذه الناحية– لذلك فقد استحق الموقع المنوط به فى الذكر الحكيم ويبين صحة ذلك أنه عز وجل بين فى المحكم أنه أصلٌ للمتشابه ، فلابد أن يكون العلم بالمحكم أسبق ليصح جعله أصلاً له .)"[4]

أما المتشابه فيمايز المحكم بأنه يحتمل أكثر من وجه واحد .

يلفت القاضى – هنا – الانتباه إلى قضية مركزية مهمة وخطيرة فى موضوع " المحكم والمتشابه " ألا وهى ؛ أنه ما دامت الآيات المحكمات هنّ أصل الكتاب – أو أم الكتاب بالتعبير القرآنى –

---

1. الإمام أبى محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة . تأويل مشكل القرآن . تحقيق السيد أحمد صقر . مكتبة دار التراث ، القاهرة : 2006م ، صـ 145 .
2. القاضى عبدالجبار بن أحمد . شرح الأصول الخمسة . تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبى هاشم ، تحقيق عبدالكريم عثمان ، مكتبة وهبة ،القاهرة :2010م ، صـ 599 .
3. القاضى عبد الجبار بن أحمد الهمذانى . متشابه القرآن . مرجع سابق ، القسم الأول ، صـ 11 .
4. نفس المرجع ، صـ 7 .

فإنه لابد من أن يسبق العلم بالمحكم العلم بالمتشابه ؛ لأنه الأصل .

فلا يقدم على القول فى "متشابه القرآن " إلا من سبق علمه بالأصول كى تتكامل له الأدوات والمفاهيم التى يستطيع فى ضوئها ومن خلالها الاقدام على القول فى المتشابه ، ومتى لم يتوافر له ذلك ، لا يصح قوله فى المتشابه . قضية أخرى التفت إليها القاضى ونبّه عليها – ويكأنه يُردعلى من يزعمون قراءة معاصرة للقرآن فيدعون فيه التناقض بين معانيه .

فقد كان هو (أول من التفت ... إلى ورود كلمتى الإحكام والتشابه فى القرآن بمعانٍ مختلفة ، وكشف عن تلك المعانى بما يزيل شبهة التناقض بينها ، ويبرئ القرآن منها)"[1]

يقول القاضى "عبدالجبار" فى ذلك : (فإن سأل . فقال : كيف يصح ما ذكرتموه وقد وصف عز وجل جميع القرآن بأنه محكم ، بقوله تعالى : {الَر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ}[هود:1] ووصف جميعه بأنه متشابه بقوله{اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا}[الزمر:23]،وهذا يمنع ما ذكرتموه من انقسام القرآن إلى القسمين اللذين ذكرتموهما !

قيل له : إن الذى ذكرناه من أن فيه محكماً ومتشابهاً قد ورد الكتاب بصحته فى قوله – عز وجل - : {هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}[آل عمران:7] ويجب أن يفصل بينهما بما ذكرنا . فأما وصف جميعه بأنه محكم فليس المراد به ما قدمناه ، وإنما أريد به أنه تعالى أحكمه فى باب الإعجاز والدلالة على وجه لا يلحقه خلل ، ووصف جميعه بأنه متشابه ، والمراد أنه سوى بين الكل فى أنه أنزله على وجه المصلحة ودُل به على النبوة ؛ لأن الأشياء المتساوية فى الصفات المقصود إليها يقال فيها متشابهة .

فإذا صح ذلك لم يطعن ما ذكره السائل فيما قدمناه من حقيقة المحكم والمتشابه)"[2].

بهذا أزاح القاضى الإشكال ، وفض الالتباس ، وتتبع الأمور من منشئها فى قراءةٍ كلية لمجمل الموضوع فى مواقعه المختلفة

حدّ القاضى عمل العقل بالقرينة وهى : إما : محكم القرآن الكريم ، أو فى سنة الرسول – صلى الله عليه وسلم – من قولٍ أو فعل ، أو إجماع من الأمة .

أى أنه لا يقدم على تفسير "متشابه القرآن" بالدليل العقلى إلا بتقديم ما يدعمه من تلك القرائن سالفة الذكر ، وأن لا يقول بمحض عقله ، وإنما بشرط أن تؤيده تلك القرائن وتحدّه بسياج من أوامر الشرع ، فلا خروج على تلك الأصول الشرعية – حتى مع استخدام العقل ، الذى يسبق العلم بتلك الأصول أى إقدام على تفسير "متشابه القرآن " .

هذا هو مفهوم القرينة التى اشترطها القاضى لتأويل "متشابه القرآن".

---

1. حسين نصار . المتشابه . مرجع سابق ، صـ47، 48 .
2. القاضى عبدالجبار بن أحمد الهمذانى . متشابه القرآن . تحقيق عدنان زرزور ، مكتبة دار التراث ، القاهرة:1969م ، القسم الأول ، صـ 20 .
وانظر اتهام "شحرور " للقرآن بالتناقض فى ذلك ، فيقول : (وهنا يجد الباحث نفسه أمام مأزق كبير بالنظر للتناقض بين هذه الآيات الثلاث) . انظر :محمد شحرور. أمّ الكتاب وتفصيلها: قراءة معاصرة للحاكمية الانسانية ، تهافت الفقهاء والمعصومين. دار الساقي، بيروت – لبنان: الطبعة الثانية 2016 م ، صـ 64 .
هذا هو نبراس مدرسته والمتحدث باسمها ، لذلك لم يجد ابن فرقته ومؤرخ سيرته ما يقوله من جديدٍ فى الموضوع ، سوى أن ينقل ما قيل فيه بنصه ، بادئاً بقول القاضى مرجحاً له على بقية الأقاويل ، معللاً ذلك بأنه (أقرب الأقاويل)"[1]

ثالثا: الجهود فى تحديد "كم" المتشابه فى "القرآن الكريم" ، وبعض المغالطات المعاصرة حول هذا التحديد:

يعكس هذا التنوع والاختلاف فى تحديد المحكم والمتشابه ، أن "الطريثيثي" – المعتزلى أيضا – (500هـ) لم يجد من سبيل لعرض الآراء التى قيلت فى الموضوع إلا بتصنيفها ، وذلك لأنه قد (اختلف الناس فى ذلك اختلافاً شديداً ، وصاروا فى ذلك على ثلاث فرق :

ففرقة زعمت أن المحكم كل لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً والمتشابه : كل لفظٍ يحتمل أكثر من معنى واحد، وهذا قول أكثر المتكلمين ، وإليه ذهبت طائفة من الحشوية .

الفرقة الثانية : ذهبت إلى أن كل ما يُعلم معناه وكان إلى معرفته سبيل ، وإن احتمل أكثر من معنى واحد فليس بمتشابه ، وإنما المتشابه كل ما لا سبيل إلى معرفته ولا طريق للعلم به وهو كل ما أبهم الله ذكره ولم يبين الغرض فيه ، ونحو المجملات التى كلفنا معرفته مجملاً ، ولم يكلفنا معرفته مفصلاً ولا الوقوف على كنْهه ... والفرقة الثالثة : ذهبت إلى أنه آيات مخصوصة ، واختلفوا : فمنهم من ذهب إلى أنه الحروف المعجمة التى فى القرآن الكريم ...

ومنهم من ذهب إلى أنه فى السعادة والشقاوة . ومنهم من ذهب إلى أن المحكمات هى ما أعلم الله عباده عقابه من الكبائر ، والمتشابهات ما أخفى عقابه من الصغائر)"[2] .

يلفت الانتباه فى المفاهيم التى قدمها "الطريثيثي" فى هذا التصنيف ، ما يلى :

1. أنه قدم التعريف الذى قال به القاضى فى التصنيف الأول ، وقال أن هذا القول هو قول أكثر المتكلمين، وطائفة من الحشوية ، أى أن الرأى الذى قال به القاضى – وإن لم يذكر " الطريثيثي" فى هذا القول نسبته لأحدٍ منهم – دليلٌ على أنه الرأى الغالب السائد فيما بينهم .

2. أنه فى التعريف الثانى لم يشترط من نقل عنهم أن لا يحتمل المحكم إلا معنى واحداً – كما اشترط القاضى من قبل – وإنما يمكن أن يكون المحكم له أكثر من معنى واحد ، فجمع فى ذلك المحكم مع المتشابه فى مفهوم القاضى ، من هذه الناحية ، فى مقابل المتشابه الذى لا يعرف أصلاً – بعكس قول القاضى أيضاً . فإذن يتضح أن المحكم يوضع فى مقابل المتشابه من منظور أن المحكم هو ما إلى معرفته سبيل وإن احتمل أكثر من معنى واحد ، فى مقابل المتشابه الذى ليس إلى معرفته سبيل .
3. أنه فى التعريف الثالث الذى نقله عن الآخرين وافق رأيه وإن اختلفت التفاصيل ، والمقصود بذلك – فيما نقله – عن الفرقة الثالثة ، وقوله إلى أنها ذهبت إلى أن " متشابه القرآن " " آيات مخصوصة " ، وهو ما يقف به مع هذا الرأى ، فيقول بدقة أكثر : (والله تعالى أخبر عن المحكمات والمتشابهات ما ينبىء عن كونها شيئاً يسيراً من جملة القرآن ، وألا ترى إلى قوله : {مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}

---

1. الإمام الحاكم المحسن بن كرامة الجُشمى . التهذيب فى تفسير القرآن الكريم . تحقيق عبدالعزيز عبداللطيف مبروك وإشراف حسين نصار ، مركز تحقيق التراث بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، القاهرة ":2013م ، الجزء الثالث ، صـ[43].
2. ركن الدين أبى طاهر الطريثيثي . متشابه القرآن . تحقيق عبدالرحمن بن سليمان السالمي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة:1436هـ - 2015م ، صـ[155 ، 156] .

فصيغة (للفظ فى ذلك ما يقل عدده)"[1].

وهذا الكلام فى غاية الأهمية لأنه يصف بوضوح حجم " متشابه القرآن " فهى آيات مخصوصة تمثل شيئاً يسيراً من جملة القرآن الكريم ، وهذه الناحية أصّل لها " الشاطبى " فى " الموافقات" فقال :

(التشابه قد علم أنه واقع فى الشرعيات ، لكن النظر فى مقدار الواقع منه : هل هو قليل ؟ أم كثير ؟ والثابت من ذلك القلة لا الكثرة ، لأمور :

أحدها : النص الصريح ، وذلك قوله تعالى {هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}[آل عمران:7] فقوله فى المحكمات : { هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ }[آل عمران:7] يدل على أنها المعظم والجمهور ، وأم الشىء معظمه وعامته ...

والثانى : المتشابه لو كان كثير لكان الإلتباس والإشكال كثيراً ، وعند ذلك لا يطلق على القرآن أنه بيان وهدى .

والثالث : الاستقراء ، فإن المجتهد إذا نظر فى أدلة الشريعة جرت له على قانون النظر ، واستقت أحكامها ، وانتظمت أطرافها على وجه واحد ، كما قال تعالى : {كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}[هود:1]، وقال تعالى : {تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ}[لقمان:2]، وقال تعالى :{اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا}[الزمر:23]يعنى يشبه بعضه بعضاً ، ويصدِّق أوله آخره وآخره أوله ، أعنى أوله وآخره فى النزول).[2]"

بكلام "الطريثيثي" (500هـ) ، و "الشاطبى" (790هـ) تُدحض مقولات أصحاب دعوى "القراءة المعاصرة للقرآن الكريم" الذين يدّعون أنه (إذا كان النص لا ينطق (= لا يدل) وإنما ينطق به الرجال (=القراءة) ، فمعنى ذلك أن القراءة ، أو بالأحرى تعدد مستويات سياق القراءة ، تعد جزءًا من منظومة السياق المنتجة لدلالة النصوص ، وليست مجرد سياق خارجى إضافى .)[3]"

هكذا بإطلاق أن القراءة جزءٌ من منظومة السياق المنتجة لدلالة النصوص ، فالكل يقرأ النص لينتج دلالته الخاصة به ، والتى تعد جزءًا أساسياً معتمداً فى الانتاج دون استدلال بأية قرينة ، أو قيد أو شرط وإنما تبعاً لمستوى الفرد ذاته ، وهذه القراءة تنتج الدلالة للنص ، وليست مجرد إضافة خارجية له ، بالتالى فالحاكمية – هنا – لقراءة الفرد أى حاكمية إنسانية على النص القرآنى ، يصير بموجبها النص القرآنى الكريم خاضعاً فى انتاج دلالاته لحاكميتهم الإنسانية وليس العكس ، لأنهم هم الذين ينتجون دلالات النص التى تُعدُّ جزءًا من المنظومة ، وليست مجرد اجتهاد بشرى ، وإنما يصيرون بموجبها هم المشرعون الجدد المنتجون لأحكام جديدة ، وفق إمكانيات كل فرد بحسب تطوره الفكرى ذاته من مرحلة إلى أخرى ، وبحسب الزمان ومعطياته المعرفية .

---

1. نفس المرجع ، صـــ 158 .
2. أبو اسحاق الشاطبى ., الموافقات فى أصول الشريعة . تحقيق : عبدالله دراز ، ومحمد عبدالله دراز ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان : 2001م ، المجلد الثانى ، جـ3 ، صـــ 63 ، 65 .
3. نصر حامد أبوزيد. إهدار السياق فى تأويلات الخطاب الدينى . مجلة القاهرة : يناير 1993م ،صـ87 –صـ115 ، صـــ 97 .

بهذه المفاهيم العجيبة يصير القرآن كله ليس متشابهاً فقط ، بل تمحى دلالاته كلها من الأساس ، وتلغى رسالات الأنبياء – كما يدعون – فالنص بذاته مكتفٍ بنفسه كل فرد من البشر له حاكمية خاصة به، فما الداعى إلى قراءة الفقهاء والمعصومين .

وعندما ضحّى بعضهم ، فدقق وبذل جهوداً مضنية لعدة سنوات ، توصل إلى أن هناك فى القرآن الكريم ما يمكن أن يطلق عليه الآيات المحكمات ، فلندعه يتكلم ليكشف لنا عن جهده الهائل ، والنتائج التى توصل إليها نتيجة ذلك كله ، يقول :

(وستنكشف لنا الإجابة على حل هذه الإشكالية تدريجياً من خلال الانتقال من مرحلة إلى أخرى فى هذه الدراسة انطلاقاً مما توصلنا إليه من خلال عملية فرزنا إلى أن عدد الآيات المحكمات هو تسع عشرة (19) آية، بحيث نتج لدينا هذا الرقم بعد عملية فرز مضنية لنصوص التنزيل الحكيم دامت ما يزيد على أربعة أعوام كاملة تمت فيها غربلة النصوص مراراً وتكراراً للوصول إلى هذا العدد القليل من الآيات المحكمات وهى الآيات التى لا اجتهاد فيها من الرسالة المحمدية)[1]" .

قلب الآية المسكين ، بل هو لم يقترب لها أصلاً ، فلا هو وصل إلى تحديد المحكم ولا تحديد المتشابه، ولا عدّ هذا ولا حصر ذاك ، فعندما تابعناه فى عملية الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى وصلنا معه إلى أن الآيات المحكمات التى قال بها صارت متشابهات مع سبق إصرارٍ وترصد .

قضية أخرى تستكمل بها جوانب الموضوع ؛ حتى لا تؤخذ على توجهٍ غير سديد ، وتُبنى عليها استنتاجات شاذة عن الإجماع الإسلامى فى قضية المحكم والمتشابه .

تلك القضية هى انقسام آيات الذكر الحكيم ما بين محكم ومتشابه ، فهل هناك أنواع أخرى غيرهما فى القرآن الكريم ؟

قد ينفتح الطريق فى هذا السبيل إذا ما التفتنا إلى إشارة "الزركشى" (794هـ) ، و"السيوطى" فى تعليقهما على جزء من الآية الكريمة ، وهذا الجزء هو قوله تعالى : {هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}[آل عمران:7]

فيقول "الزركشى" معقباً : (قيل : ولا يدل على الحصر فى هذين الشيئين ، فإنه ليس فيه شىء من الطرق الدالة على ذلك)"[2].

ويقول "السيوطى" معقباً – أيضاً – (وقال بعضهم : الآية لا تدل على الحصر فى الشيئين ، إذ ليس فيها شىء من طرقه)"[3]. ربما أتى فتح باب احتمال وجود أنواع أخرى غير محكم والمتشابه فى القرآن الكريم من فهم كلمة "منه" فى الآية المذكورة فى السياق القرآنى .

1. محمد شحرور . أمُّ الكتاب وتفصيلها : قراءة معاصرة للحاكمية الإنسانية ، تهافت الفقهاء والمعصومين . مرجع سابق ، صـ[22] .
2. الإمام بدر الدين عبدالله الزركشى . البرهان فى علوم القرآن . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت :2005م ، صـ[45] .
3. الحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطى . الإتقان فى علوم القرآن . مرجع سابق ، جـ[3] ، صـ[3] .

إن استخدام الكلمة فى السياق القرآنى – كما هو واضح من الآية المذكورة لا يفيد الحصر ، حيث ينبه أحد الباحثين (على الفرق بين "التنويع" والتقسيم ، فالتقسيم يفيد انحصار المقسَّم فى الأقسام المذكورة والتنويع لا يفيد الانحصار ... إلا أن تقول : وليس بعد ذلك نوع آخر .

فى ضوء هذا الفهم لطريقة القرآن فى استخدام (من) بصورة عامة ، وطريقته فى استخدامها للتنويع ، والفرق بين التنويع والتقسيم ، وطريقته فى استخدامها للتنويع

يتبين لنا عند النظر فى قوله تعالى : {هُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}[آل عمران:7]

أى أن كلمة (منه) لم يتبعها (ومنه) ، ليتكون منهما معاً أسلوب (منه كذا ومنه كذا) ، وبناءً عليه لا تكون (من) فى هذه الآية قد استخدمت لبيان نوعين من آيات الكتاب ، فضلاً عن الزعم بأن آيات الكتاب محصورةٌ فى هذين النوعين)"[1].

ثم يعرض الباحث النتيجة التى توصل إليها بعد هذه الدراسة لدلالة كلمة (مِنْ) فى القرآن الكريم ، فيؤكد أنها فى الآية رقم (7) من سورة آل عمران لا تدل على التبعيض والتنويع – من وجهة نظره - ؛ (لأنها لا تدل على التنويع إلا عند تكرارها ، وتبين لنا أنها فى هذه الآية تدل على الابتداء ، ولا تدل على التنويع ، لأنها لم تتكرر فى الآية ، وقلنا إن كلمة (أُخر) فى قوله {وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}[آل عمران:7]

تدل على أن المذكور بعدها ليس (من) آيات الكتاب المحكمات اللاتى هُنّ أم الكتاب ،لأنها لو كانت منه ، لحضرت كلمة (ومنه) بدلاً من كلمة (وأُخَر) ، وقلنا إن الأخر المتشابهات هى كتب أهل الكتاب ، التى هى كتب متشابهات مع بعضها من جهة الثبوت والمضمون ، وما اعتراها من تحريف فى الترجمات

المختلفة ، وقلنا إن قوله عن آيات القرآن { هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ}[آل عمران:7]معناه أنها الأساس الضابط لفهم تلك الكتب ، فالقرآن مصدّق لتلك الكتب على وجه الإجمال وضابط ومهيمن عليها عند التفصيل)"[2].

هكذا لم يخرج الأمر فى النهاية عن أن القرآن محكمٌ ومتشابه ولا نوع ثالث أو رابع أو خامس ، أما دلالات (منه) و(أخر)مما يفيد (التنويع) لا الانحصار ، فهى معانٍ يُجتهد فيها داخل السياق القرآنى للوصول إلى مدلولاتها داخل السياق وعدم الخروج عن محكمه ومتشابهة كما قال أهل التفسير وعلوم القرآن باستدلالاتهم اللغوية أو العقلية أوغيرها من أنواع الاستدلالات ، المهم فى الموضوع أن لا يتم الخروج عن الذى اسُتقر عليه من أصولٍ شرعية فى الثوابت الإسلامية .

---

1. يذكر الباحث تعقيباً على هذا الكلام فى هامش الصفحة فيقول : (ولم نجد فى كتب التفسير ، ما يدل على أن أحداً قد انتبه إلى غياب كلمة (ومنه) فى هذه الآية إلا "الشهاب الخفاجى" (ت1069هـ) فى حاشيته على تفسير البيضاوى ، ولكنه بنى على ذلك ، عدم انحصار المتكلَّم عنه فى المحكم والمتشابه ، فغفل عن الفرق بين التنويع والتقسيم ، كما غفل عن مقتضى غياب كلمة (ومنه) ، وعن مقتضى وجود كلمة (أُخر) ، ولو انتبه إلى الأول لقال : إن (منه كذا وكذا) تدل على التنويع لا التقسيم، ولو انتبه إلى الثانى لقال إن الآية لا تدل على التنويع ، ولو انتبه إلى الثالث لقال : إن (الأُخر) المتشابهات كتبٌ بينها وبين القرآن جامع مشترك ، ولكنها تختلف عنه) . نقله عن حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى (دار صادر ، بيروت ، لبنان : د.ت:5/3.
انظر : أحمد عرفة . دلالة (مِنْ) على التنويع فى القرآن الكريم . بحث بمجلة الأزهر القاهرية : رجب 1438هـ - أبريل 2017م ، صـ[1389] – صـ[1394] ، صـ[1391، 1392] .
2- أحمد عرفة . ما معنى كلمة (آية) فى القرآن الكريم . بحث بمجلة الأزهر القاهرية : شعبان1438هـ - مايو2017م . صـ[1578] – صـ[1582] ، صـ[1579] .

أما أن يأتى أحدهم ويدعى تقسيماً جديداًخارجاً عن إجماع الأمة عبر تاريخها وأحقابها الطويلة المديدة دون سند أو دليلٍ من أى نوعٍ لغوياً كان أو عقلياً أو سمعياً ، وإنما لمجرد قراءته على النصص القرآنى المهيمن، فيريد أن يهيمن هو بقراءته الغريبة الشاذة للقرآن الكريم ويدعى أنها قراءة معاصرة للحاكمية الإنسانية ، فيصبح هو الحاكم والمهيمن على كتابنا الأقدس .

يقدم هذا تصنيفاً يدعى أنه أتى فيه بقراءة مغايرة لما ساد فى التراث العربى والإسلامى لقضية المحكم والمتشابه فى القرآن الكريم .

يضع مخططه للمرة الأولى لتصنيف المحكم والمتشابه سنة (1990م)، ثم يضع مخططاً آخر بعد ربع قرن (2014م) يقول فيه أنه سار على نفس الدرب ، ولكنه طوّر من أفكاره بتفصيلٍ أكثر بعد هذه المدة المديدة من السنين .

المخطط الأول (1990م) هو التالى :
الكتاب = النبوة + الرسالة
الكتاب = آيات متشابهات + آيات لا محكمات ولا متشابهات + آيات محكمات
الكتاب = القرآن العظيم + السبع المثانى + تفصيل الكتاب + أم الكتاب (الذى بين يديه) "[1]"

هذه التقسيمات العجيبة مبنية على فرضيات مضطربة وغير مستقرة ، وغير مستندة إلى أية أصول لغوية أو شرعية أو حتى على دليل عقلى يفسر هذه التقسيمات الشاذة الخارجة عن كل إجماع إسلامى مستقر عبر العصور .

(وكتاب شحرور كله قائم على أنواع من الاضطراب وعدم التعمق فى اللغة حيث يترك فيها الإنسان الحق الواضح الأبلج ليدخل بفرضيات مضطربة إلى عوالم من الأوهام ودوائر متتابعة من البطلان ، مع ظنه بأنه قد أتى بما عجزت عنه الأجيال السابقة وأنه قد حل اللغز الأبدى !)"[2]

ثم بعد ربع قرن من الزمان بالتمام والكمال يأتى بما هو أدهى وأمر فتزيد عنده الفوضى والاضطراب، ويمتد عنده السقوط فى مهاوى الانسحاق والضياع .

يضع مخطط (2) سنة (2014م) كالتالى : "[3]

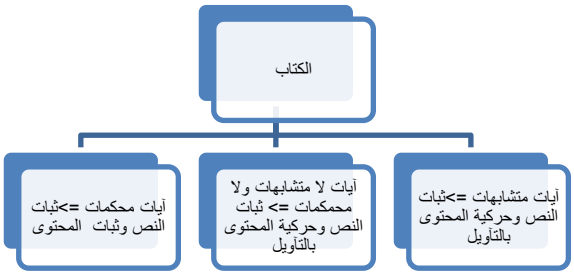

1- محمد شحرور . الكتاب والقرآن : قراءة معاصرة . مرجع سابق ، صـ[2] .
2- محمد بلتاجى . محمد شحرور : دراسة فى فكرة . مقال بمجلة الهلال القاهرية :أبريل2002م، صـ70- صـ77، صـ[73].
3- محمد شحرور . أمُّ الكتاب وتفصيلها : قراءة معاصرة للحاكمية الإنسانية ، تهافت الفقهاء والمعصومين ، مرجع سابق، صـ25 .

إن التطور الذى يدعيه صاحبنا والذى عكف على دراسته والتفكير فيه عشرات السنين هو تطورٌ فى وسائل وآليات التخريب والتدمير لكل الثوابت والأصول الإسلامية الشرعية من عبادات وشعائر ومعاملات وحدود.

رابعا: المنطلقات التى انطلق منها المعتزلة في تحديدهم لمفهوم "المحكم والمتشابه " :

لقد شغلت قضية " المحكم والمتشابه " فرسان العقلانية المؤمنة منذ البدايات الباكرة لنشأة التفكير الفلسفى للإسلام – منذ القرن الأول الهجرى ، وحثوا أتباعهم على البحث فى المحكم والمتشابه .

ينقل "الأشعرى " رأى " واصل بن عطاء " فى المحكم والمتشابه ، بما يوافق قول المعتزلة فى الوعيد ، فيقول : (المحكمات : ما أعلم الله سبحانه من عقابه للفساق ، كقوله {وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا}[النساء:93]وما أشبه ذلك من آى الوعيد . وقوله : {وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ}[آل عمران:7]، نقول : أخفى الله عن العباد عقابه عليها ، ولم يبين أنه يعذب عليها ، كما بين فى المحكم منه)"[1] .

وينقل " الفخر الرازى " فى "التفسير الكبير " قول أبى بكرٍ الأصم – كما نقله الأشعرى أيضاً – إلا أنه يزيد عليه فى البسط والشرح والإيضاح والموازنة والترجيح بين احتمالات ما ذكره الأصم ، فيقول : (قال "الأصم" : المحكم هو الذى يكون دليله واضحاً لائحاً ، مثل ما أخبر الله تعالى به من إنشاء الخلق فى قوله تعالى {خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً}[المؤمنون:14]، قوله {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ}[الأنبياء:30]، وقوله {وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقاً لَّكُمْ}[البقرة:22]، والمتشابه ما يحتاج فى معرفته إلى التدبر والتأمل نحو الحكم بأنه تعالى يبعثهم بعد أن صاروا تراباً، ولو تأملوا لصار المتشابه عندهم محكماً؛ لأن من قدر على الإنشاء أولا قدر على الإنشاء ثانياً)"[2] .

يعقب الرازى على قول " الأصم " بإيضاح تعدد أوجه احتمالات كلام " الأصم " ، فيقول : (فإنه إن عنى بقوله : المحكم ما يكون دلائله واضحة أن المحكم هو الذى يكون دلالة لفظه على معناه متعينة راجحة ، والمتشابه ما لا يكون كذلك ، وهو إما المجمل المتساوى ، أو المؤول المرجوح ، فهذا هو الذى ذكرناه أولاً ، وإن عنى به أن المحكم هو الذى يعرف صحة معناه من غير دليل ، فيصير المحكم على

قوله ما يعلم صحته بضرورة العقل ، والمتشابه ما يعلم صحته بدليل العقل ، وعلى هذا يصير جملة القرآن متشابهاً ، لأن قوله{خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً}[المؤمنون:14]أمريحتاج فى معرفة صحته إلى الدلائل العقلية.

... ولعل الأصم يقول : هذه الأشياء وإن كانت كلها مفتقرة إلى الدليل ، إلا أنها تنقسم إلى ما يكون الدليل فيه ظاهراً ، بحيث تكون مقدماته قليلة مرتبة مبينة يؤمن الغلط فيها إلا نادراً ، ومنها ما يكون الدليل فيه خفياً كثير المقدمات غير مرتبة ، فالقسم الأول هو المحكم ، والثانى هو المتشابه)"[1].

إن الرازى - هنا – أبان عن موقفه مما يقارب موقف الأصم فى الوقت ذاته من المحكم والمتشابه ، فقال إن كلاً منهما مما يُعلم ويمكن معرفة والمفارقة فقط فى درجة الوضوح وترتيب المقدمات وعددها .

بعد هذا العرض لمفهوم المعتزلة للمحكم والمتشابه ، والإشارة فى لمحات سريعة إلى مواقف مغايرة تدعى المعاصرة فى مفهوم القضية ، يمكننا أن نخلص إلى أن مفهوم القاضى والمعتزلة للمحكم والمتشابه

1- الأشعرى مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين . تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ، مؤسسة أبو عبيدة للنشر والتوزيع ، القاهرة :د.ت ، جـ[1] ، صـ[294] .

2،3 - فخر الدين الرازى . التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب . دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان: الطبعة الثانية2004م، جـ [7] ، صـ [1].

حددته عدة مرتكزات ارتكزوا إليها ، ومنطلقات انطلقوا منها فى تحديدهم لمفهوم المحكم والمتشابه تمثلت فيما يلى :

1. أنهم راعوا السياق القرآنى وأخذوه فى الاعتبار عند استخدامه لهاتين الكلمتين ، وتتبعها القاضى من خلال ورودها فى عدة مواضع من القرآن الكريم بمفاهيم ومعانٍ مختلفة ، تتكامل وتتنوع ، ولا تتناقض ، ولا يضرب بعضها ببعض ، فاشترطوا تبعاً لهذا الفهم مراعاة السياق القرآنى ، وليس مجرد الاستخدام اللغوى ، وأن يُردّ استخدامها إلى الأصول القرآنية الصحيحة ، وكذلك بقية المنطلقات والمرتكزات التى تستخدم فى تفسير القرآن الكريم عامة – بعكس ما يقوله أصحاب القراءة المعاصرة الذين يدعون إلى التحرر من تلك المنطلقات والمرتكزات – وذلك للنظر إلى القرآن كبناء كلى متماسك مترابط ، تترابط آياته وسوره فى وحدة بنائية واحدة ، وأن لا تؤخذ كلماته أو آياته كجزر منفصلة منعزلة يُكتفى فيها بمجرد الرجوع إلى اللغة .

إن الاستخدام القرآنى للكلمة من خلال سياقه يضيف إليها ويبث فيها روحاً وحياة جديدة ، ولا ينحصر – وحاشاه – داخل الاستخدام القاموسى المنفصل عن السياق ، فالقرآن الكريم حاكم على اللغة، ولم يكن العكس ولن يكون أبداً .

2. أن المعتزلة على وعيٍ وإلمامٍ كبيرين بالأقوال المتنوعة والمتعددة فى الموضوع ، وهم يثبتونها ولا ينكرونها ، فهى اجتهادات محل نظر وتقدير لا يمكنهم اغفالها – حتى مع الخلاف معها – مادام الأمر فيه متسعٌ لهذا الاجتهاد

اتضح هذا فيما نقله الطريثيثي – فهو وإن كان يرجح رأى القاضى – إلا أنه ينقل بقية الآراء الأخرى دون التقليل من قيمة تلك الآراء ، وإنما يكتفى بمجرد التعليق على رأى القاضى .

3. أن اللغة لا تفوتهم – بالطبع – فى هذا الموضوع ، وهذا مما لا يُنكر ، بل يعطى مفاهيم جديدة ، ويلفت الانتباه لجوانب قد تكون مجهولة ، أو تأخذ حقها من الدرس ، والتمحيص ، وهذا ما يفتح مجالاً واسعاً لإضافة تنوعات جديدة فى الفهم عن الدليل اللغوى مما لا يخرج عن السياق القرآنى ، بل تترابط الأدلة مع بعضها بعضاً وتتآزر وتتآلف لمزيدٍ من الكشف والوضوح للسياق القرآنى .

4. أنهم لم يكتفوا بدليل واحدٍ دون بقية الأدلة الأخرى ، وإنما جمعوا بين كافة الأدلة يعضّدُ بعضها بعضاً فى التفسير القرآنى ، فهم يقرون بالأدلة المختلفة التى يقرها جمهور العلماء ويتوافق عليها إجماع الأمة، وإن تميزوا عن بقية الفرق الأخرى فى ترتيب هذه الأدلة ، فإن هذا له ما يبرره عندهم– فالقاضى " عبدالجبار " يناقش (هؤلاء الذين قد يتعجبون من هذا الترتيب للأدلة ، فينبه على أن تقديم "العقل " على "الكتاب" ليس تقديم "تشريف" ، وإنما هو تقديم "ترتيب" .. فالخارج من منزله يسعى إلى "المسجد" لابدّ وأن يصل "المسجد" عبر "الطريق" ، فالمرور "بالطريق" قبل "المسجد"، لا يعنى تفضيل الأول وتشريفه على الثانى ، وإنما هو الترتيب المنطقى للأمور ! ..)"[1]

5. أنه لا يغيب عنهم – بالطبع أيضاً – محاولات ردّ المفاهيم والتعريفات إلى أصولهم التى ينطلقون منها، مع ملاحظة أنهم إنما يفعلون ذلك فى تقديمهم ؛ لأن الموضوع بطبيعته يفتح الأبواب للتنوع وتعدد الآراء والاجتهادات ما دامت لا تخالف ما هو معلومٌ من الدين بالضرورة ، فتقديم اجتهاداتهم تظل داخل دائرة الاجتهاد ، وهم فى الوقت ذاته ينقلون عن المخالفين آراءهم دون نقص أو تجريح أو ذمّ ، أما اجتهاداتهم فتقدم على أساس أن هذا ما أدّاه إليه فهمهم للموضوع محل الاجتهادً ، وليس من قواطع الشرع – كما سنلقى عليه بمزيد من الإيضاح – فيما بعد .

1- محمد عمارة. الغزو الفكرى. وهم أم حقيقة. دار الشروق، القاهرة: الطبعة الثانية:1997م ، صـ52.

خامسا: مداخل التطبيق: (أثر الآصول الخمسة عند المعتزلة فى قضية المحكم والمتشابه):

في عبارةٍ موجزةٍ، وفي بنيةٍ متسلسلة مترابطة متماسكة، يقدم القاضي «عبد الجبار» مذهب «الأصول الخمسة للمعتزلة» في تلخيصٍ متقنٍ متدرج، يتجلى به مدى قوة البنيان الفكري لتلك الأصول، فيقول: (إذا عرفنا أنّ الفعل لا بدّ لَه من فاعل، وعلمنا أن العالم مُحْدَث، علمنا أن له فاعلاً، مخالفًا له؛ لأن ذلك متعذر على أقدر القادرين منَا، فعلم بذلك أنه لا بد من قادرٍ مخالفٍ لهذه الأجسام،ونعلمه حيًا عالمًا قديمًا، كما نعلمه قادرًا، ونعلمه سميعًا بصيرًا مدركًا، وأنه واحد لا ثاني له بالأدلة الظاهرة؛ ولأنا إنما نعرفه بأفعاله، ففعله لهذه الأفعال المحكمة يدل على أنه قادر عالم على أول الأفعال، فكان العقل يدل على أنه واحد، ليس كمثله شيء.

وأنه قديم، وما سواه مُحْدَث.
وأنه عدل لا يجور ولا يحب الفساد.
وأنه صادق في كل أخباره لا يخلف الميعاد،
وأن كل من ارتكب معاصيه بخلاف من يطيعه في باب الذم له ، وأن الواجب علينا النصيحة في الدين، بأن نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر، على حسب شرط الطاقة.وهذه الجملة يدخل فيها ما يقوله أصحابنا رحمهم الله من الأصول الخمسة، وهي جملة لا اختلاف فيها.)[1].

بهذه الدقة والإحكام، يخاطب القاضي –هنا- الجميع، فلا يختص بخطابه –ذاك- فريقًا دون فريق، ولا ملة دون أخرى، فقد التزم في ذلك بترتيب الأدلة التي قدمها، وأولها دليل العقل، فخطابه ذاك للعقل الإنساني العام فيما هو مشترك إنساني بين جميع البشر؛ (لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل...

وبالعقل يُميّز بين أحكام الأفعال، وبين أحكام الفاعلين، ولولاه لما عرفنا من يؤاخذ بما يتركه أو بما يأتيه، ومن يُحمد ومن يُذم، ولذلك تزول المؤاخذة عمن لا عقل له.)[2].

بعد هذا التقديم الإنساني العام، وفي خلاله، وبعده مباشرة، يحرص القاضي على تقديم أمرين في غاية الأهمية، يرى أنها سبب قيام "الأصول الخمسة للمعتزلة"، هما –بحسب الترتيب-:

1 القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين، مرجع سابق، ص 139.
2، 3- نفس المرجع، ونفس الصفحة.

1- النبع الإسلامي لمذهب "الأصول الخمسة"؛ يتجلى هذا في أنه بالرغم من تقديمه لدليل العقل على بقية الأدلة الأخرى، إلا أنه لا يقدمه باعتبار الأفضلية، وإنما يُقدم تقديم ترتيب، لا تقديم تشريف – كما أسلفنا- فالقاضي يقولها صريحة جليّةً واضحة، متحدثًا بلسانه معبرًا به عن أهل فرقته.
يرد القاضي على من يتعجب من هذا الترتيب، فيقول: (وإن كنا نقول: إن الكتاب هو الأصل، من حيث أن فيه التنبيه على ما في العقول، كما أن فيه الأدلة على الأحكام.)[3]

يدل هذا – عند القاضي- على أن المسائل الاجتهادية التي تصدر عن العقل قد نبّه إليها القرآن الكريم، ولم يستقل العقل بإدراكها، فمنه بدأ عمل العقل، ومُنح منصّة الانطلاق منه، وفي الوقت ذاته أُحيط بسياجٍ، وفي حدود الأُطر التي حددها له؛ ليظل عمله داخل المحخيط الإسلامي لا يخترقه ولا يتخطاه أو يتجاوزه أبدًا، بل يدور في فَلكه إلى ما لا نهاية.

العقل ليس مصدرًا من مصادر التشريع، أو بتعبير القاضي ليس دليلاً من أدلتها ينفصل ويستقل بالأحكام، بل يقتصر عمله على تقديم ما في تلك الأدلة من قرآن أو سنة أو إجماع أو غيرهما –من أحكام.

العقل وإن تكن البداية به، فهو لا يقوم بدور النهاية، وإنما يُحدُّ بحدودٍ يقف عندها، يقتصر دور المعرفة –كما يقول القاضي- أننا به نعرف أنّ الله –عز وجل- (إلهًا منفردًا بالإلـٰهية، وعرفناه حكيمًا يُعلم في كتابه أنه لا دلالة، ومتى عرفناه مرسلاً للرسول ومميِّز له بالأعلام المعجزة من الكذابين، علمنا أن قول الرسول حجة.
وإذا قال – صلى الله عليه وسلم- "لا تجتمع أمتي على خطأ، وعليكم بالجماعة"، علمنا أن الإجماع حجة.)[4].
أين إذن حجية العقل الخالص التي تُستقى منها الأحكام؟!

القاضي يذكر – بكل وضوح- أن مذهب "الأصول الخمسة" ليست بدعًا في الإسلام، وإنما تمثل امتدادًا لمنهج إسلامي أصيل، ضارب في الجذور.

يقول عنها: (وهي التي مضى عليها النبي عليه السلام وأصحابه إلى أن حدث من الخلاف ما حدث، وهو الذي نطق به الكتاب، ووردت به السنة، ومضى عليه السلف الأول)[5].

ويستمر القاضي في هذا التأصيل لمذهب "الأصول الخمسة"، من الكتاب والسنة وما عليه أصحاب رسول الله– صلى الله عليه وسلم .

2- أن تلك الأصول وُلدت من رَحِم المجتمع الإسلامي، بالتالي فهي ابنة شرعية له، وليست نزوة من نزواته أو حاجة من حاجاته انتهت بانتهاء تلك الحاجة –كما أسلفنا في النقل عن بعضهم- وإنما لأنها نبعت من أصول ذلك المجتمع، فهي تُعدّ انعكاسًا أصيلاً لجوانب هامة من جوانب ذلك المجتمع، وركنًا أصيلاً من أركانه تمتد الحاجة إليها بامتداد الأحقاب والدهور.

---

1. نفس المرجع ، ونفس الصفحة.
2. المرجع نفسه ، ص 139، 140.

كان لها اجتهادٌ ملحوظٌ وباعٌ طويل في التجدّيد، دون تجاهل أو نسيان لتلك الينابيع التي انبثقت عنها؛ لذا ظلّ لها الوجود الحضاري المتميز والمفارق لأصول أخرى اختلطت بروافد حضارية أخرى مغايرة، وحدث فيما بينهما أخذٌ وردٌ وتأثير وتأثُّر أو امتزاج أو انسحاق مما يحدث في المجتمعات الحضارية المفتوحة على نوافذ المعرفة بمختلف تجليّاتها.

وقد بلغ المجتمع الإسلامي في القرن الرابع الهجري ذروة هذا الانفتاح على حضارات الآخرين، ولحسن حظ حضارتنا ظلت فيها تيارات أصيلة حافظت على أصولها والجذور الحضارية لها.

هكذا تكون التربة الخصبة والهواء المنعش النقي يغذيان كل نبتٍ فيهما حسنًا كان أم رديئًا .
عكست تلك الأصول الجوانب المضيئة من النبع الإسلامي مما مثل انعكاسًا أمينًا وترجمة حية صادقة لمظاهر الحيوية التي أفرزتها دورات الحياة الإسلامية في الكثير من مجتمعاتها وعصورها المختلفة.

كانت الحضارة الإسلامية في بداية تمددها الحضاري في حاجة ماسّةٍ إلى من يحسن صياغة أنوارها وإشراقاتها من النبع الصافي الذي خرجت منه تلك الحياة، كي تعمّ منها الفائدة، وتواجه الحياة الجديدة التي اختلفت وتنوعت بتنوع تلك المجتمعات الجديدة التي دخلت عالم الإسلام الرحب الشاسع مترامي الأطراف.

وفي الوقت ذاته مسّت الحاجة إلى منارات مضيئة تخاطب هذا التنوع في الخلفيات الحضارية، ثم إن تنوع اللغات كذلك فيما بين هذه المجتمعات التي بها أصبحت لا تتذوق العربية بطبيعتها الفطرية مثل العرب الخُلّص، فاحتاجت إلى خطاب من نوع جديد تهتدي به في ظلمات البر والبحر التي سبقت ظهور الإسلام.

على الجانب الآخر، وفي كفةٍ موازية نبتت النوابت الحضارية، وتسللت خفافيش الظلام، وترامى على الحدود والتخوم متنمِرون يبحثون عن ثغور وثقوب علّهم ينفذون منها إلى هذا العالم الفتيّ الذي زلزل أممًا وحضارات سلفت عنه بمئات وآلاف السنين.

بدأ الوهن يدب في الجسم فارتأتها الأجسام الغريبة فرصة يانعة؛ كي تتسلل من هذا الوهن؛ لتستقر وترتع في هذا الجسد فتكون طريقه إلى التحلل وضعف المناعة، علّها تصل به يومًا ما -فيما ترجو وتتمنى وتأمل- إلى فقدان تلك المناعة، ولكن هيهات هيهات!

ينقل القاضي عن شيخه "أبي علي الجبائي" عن بداية ذلك الوهن في عالم الأفكار الذي تلا عالم الصحوة والنهوض فيقول: (قال الشيخ أبو عليّ –رحمه الله-: فأما التشبيه :

فإنما كان سبب حدوثه في هذه الأمة؛ أن قلوب العامة لا تسبق إلا إلى ما تصوره.

فلما تركوا النظر وركبوا طريقة التقليد، أداهم ذلك إلى ما قلنا.

...قال: ثم حدث قوم من المشبِّهة زعموا أن الله تعالى جسم، وأنه على صورة الإنسان...

وتعلقوا بالآيات المتشابهة، وهو قوله تعالى: (**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**) (طه: 5) إلى ما شاكله.

وخرجوا بذلك عما كان عليه الرسول والصدر الأول، عما نطق به الكتاب من أنه (**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**) (الشورى: 11)...

وكل الأمة يقولون: إن الله واحد ليس كمثله شيئ، فالمشبهة تنقض ذلك، ومن نقض ما نزل به الكتاب، وصح فيه ما ذكرنا من السنة والإجماع، فهو خارج عن الملة.)[6].

ثم تعقّدت الأمور، وازداد الخلط، وكثر التخليط، وذلك عن طريق مجموعة من المتكلمين نقلوا عن الآخرين ما نقوله من أفكار شاذةٍ غريبة طارئة تشن الغارة تلو الغارة على المجتمعات الإسلامية كي يكثر فيها هذا الخلط وذاك التخليط وقلبٍ لموازين الأمور؛ ليخرج من وراء ذلك من الثمرات المُرَّة ما تحاول أن توهن به الجسد الإسلامي حلقة وراء أخرى.

ينبه القاضي "عبد الجبار" إلى ذلك، فيقول: (ثم إنه حصل فيمن خالط المتكلمين طائفة واستوحشوا من مباينة العامة، لما في ذلك من فساد الناس عليهم، وعلموا أن الذي قالوه لا يصح، عدلوا إلى أن الله تعالى يوصف بالأعضاء.

وتلك الأعضاء مخالفة لهذه الأعضاء، حتى قالوا: له يدان، وكلتا يديه يمين، وحتى قالوا: هو مستوٍ على العرش، لا على الوجه المعقول في الاستواء...

وهذه المذاهب الباطلة، إذا حدثت وتمسك بها قوم لا تزال تزداد فسادًا لما تفرع عليها.)[7].

➢ فتنة القَدَرِيَّة :

ثم بعد ذلك أتت محنة أخرى تضاف إلى ما سبق من بلايا وتجسَّدت في فتنة القول بالإرجاء، ومثلت خطورتها على العالم الإسلامي من جهتين:

الجهة الأولى: أتت خطورتها من أنه –ربما للمرة الأولى في تاريخ الفكر الإسلامي- تتقدم إحدى تياراته بنظرية تقول فيها: (بالفصل بين "الإيمان"، باعتباره تصديقًا قلبيًا ويقينًا داخليًا غير منظور، وبين "العمل" باعتباره نشاطًا وممارسة ظاهرية قد تترجم أو لا تترجم عن ما بالقلب من "إيمان"...

ومؤدى هذا الفصل: الرفض القاطع للحكم على العقائد والضمائر من قِبل بشر، أيًا كان مكانه أو سلطانه، فما دام العمل لا يترجم، بالضرورة عن مكنون العقيدة، فلا سبيل إذن للحكم على المعتقدات، وما علينا إلا أن "نُرجئ" الحكم على العقائد وعلى الإيمان إلى يوم الحساب، فذلك هو حينه، وليست مهمة أحد من المخلوقين في حياتنا الدنيا...)[8].

تكمن الخطورة في هذا التيار –في مقولة قوم منهم- كما نقل عنهم "الشيخ أبو عليّ الجبائي" من الذين (أفْرطوا فيه)، وقالوا: لا يضر مع الإيمان عمل، كما لا ينفع مع الكفر عمل... ويوجب هذا القول أن من آمن بالله تعالى، يكون مغريّ بالمعاصي، لعلمه بأنها لا تضره، وأنه غير مزجور عن ذلك.)[9].

لقد نشأت أمثال تلك المقولات في البدايات المبكرة من حياة الدولة الأموية، منذ عهد مؤسسها الأول "معاوية بن أبي سفيان"، أفرزتها ظروف سياسية واجتماعية وفكرية، ورعتها الدولة الإسلامية بكامل الرعاية، فهي تؤسس لجزء كبير من شرعية قيام دولتهم، (فجاء تأسيس معاوية الدولة الأموية ليضع النظام "الوراثي"، الشبه ملكيّ، مكان "الشورى"، وليستبدل الأمويين "بالمهاجرين الأولين"...

---

1. نفس المرجع، ص 149: 151.
1. المرجع نفسه، ص 153.
2. محمد عمارة. تيارات الفكر الإسلامي. كتاب الهلال ، القاهرة : أبريل 1982م ، ص 47.
3. القاضي عبد الجبار بن أحمد. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينهم لسائر المخالفين. مرجع سابق، ص 156.

وتبع ذلك التغيير قيام مظاهر كثيرة للظلم الاجتماعي والتمييز القبلي والعرقي والسياسي، الأمر الذي أدى إلى نشأة العديد من حركات المعارضة وأحزاب المقاومة...

أدّت إلى أن طرحت الحياة الفكرية في المجتمع الإسلامي على بساط بحثها قضية: هل من أحدث مثل هذه التغيرات والتحولات في نظام الحكم الإسلامي وصنع كل هذه المظالم، ومارس أنواع الاضطهادات تلك. هل هو مؤمن؟!...
وكان "معاوية بن أبي سفيان" وأركان دولته وأنصارها مع الفصل بين "الإيمان" و"العمل".)[10].

أي أن ذلك قد توافق مع ما نادت به فرقة الجبرية التي أقرَّت أن الواقع هو ما قُرِّر سلفًا ولا حيلة لتغييره؛ لذا (وجدت هذه الفرقة القبول والاستحسان والدعم من الأمويين، خاصة وأن آراءها كانت تدعم السياسة الأموية.)[11].

لقد انتشرت تلك الفرق في المجتمعات الإسلامية –للأسباب السالفة- انتشار النار في الهشيم، حيث قابلها من الجهة الأخرى ضعف المناعة من قبل المجتمعات الإسلامية وركود الهمم، ووهن العزيمة، وضعف الإرادة في تلك المجتمعات، فنجد "الشهرستاني" في تصنيفه لمرجئة القدرية لا يذكر أحدًا من أهل الاعتزال.

يُقسِّم "الشهرستاني" المرجئة إلى أصناف أربعة :

مرجئة الخوارج – ومرجئة القَدرية – ومرجئة الجبرية – والمرجئة الخالصة...
وكذلك "الغيلانية" أصحاب "غيلان الدمشقي" أول مَنْ أحدث القول "بالقدر" و"الإرجاء".)[12].

لقد أقرّ أشهر من أرَّخوا للفرق والمذاهب الإسلامية ببعد المعتزلة ومقولاتهم عن القدرية ومقولاتها، فكيف يُقال بعد ذلك أنهم من القدرية؟!

يرُدَّ القاضي "عبد الجبار" على من ادعى ذلك فصلٍ عقده تحت عنوان: "في ذم القدرية" ، فقال : (وبعد، فإن هذا اللقب موضوع للذم، وقد صح أن من برّأ نفسه من المعصية ونزّها عنها، وحمل ذنبه على الله تعالى، فهو أحق بالذم ممن برأ الله وحمل ذنبه على نفسه.

وقد صح في كتاب الله تعالى، أنه تبرأ من المعاصي وأضافها إلى فاعليها وإلى الشيطان، فكيف يُجعل اللقب المذموم لمن هذا قوله ، ويُنفى عمن يقول في كل فاحشة أنها من خلق الله تعالى، ولولا أنها خلقه وقضاؤه وقدره على هذا الوجه لم يكن ولم يقع.

ويبين ذلك أن من مذهب القوم، متى لامهم لائم على قبيح ارتكبوه، جعلوا عذرهم أن ذلك وقع بقدر الله تعالى، حتى أن أحدهم ربما يذكر ذلك إذا رأى الفواحش، فصاروا يلهجون بهذا الذكر على طريقة العذر، فهم بهذا اللقب أحق من هذا الوجه.)[4].

---

1. محمد عمارة. تيارات الفكر الإسلامي. مرجع سابق، ص50.
2. آنا ماري شيمل. الإسلام دين الإنسانية. ترجمة وتعليق صلاح عبد العزيز محجوب، ومراجعة محمود فهمي حجازي، هدية كبار العلماء، مجلة الأزهر القاهرية: ذو الحجة 1438هـ - سبتمبر 2017م، ص89.
3. محمد بن عبدالكريم الشهرستانى . كتاب الملل والنحل .تحقيق محمد ابن فتح الله بدران ، الهيئة العامة لقصور الثقافة (سلسلة الذخائر) ، القاهرة :2014م، ص272.
4. القاضي عبد الجبار. فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين. مرجع سابق، ص167، 168.

إذًا، فقد أدت تلك الأقوال بالقدرية إلى القول بالجَبْر، وعدم مسئولية الإنسان عن أفعاله، وهو ما يُعد ترتيبًا منطقيًا للأمور؛ وذلك ليُتخذ تكأة لتبرير كل فعلٍ يأتيه الفرد من القدرية قبيحًا كان أو حسنًا، فكل شيء –عندهم- مقدورٌ بقدره تعالى، لا حيلة لمخلوقٍ في دفعه، فهو برئٌ مما يأتي أو يفعل؛ لأنه في النهاية مقدرٌ له منذ الأزل، ويصبح ذلك من مبررات الإعفاء من الذنوب، بحجة أنه لا رادّ لقضاء الله – عز وجل- وهل يملك أحدٌ ردّ مقدور قدّره له منذ سالف الدهر؟!

يُفتح الباب على مصراعيه –في هذه الحالة- وتُصبح الأمور فوضى، ويُبْعد الفرد عن المسئولية والتكليف، وفي الوقت ذاته تغلُّ يدُ الإصلاح والتوجيه، فلا حيلة لفرد – أيًا كان موقعه ومكانته- في تغيير ما قد قُدّر، في الوقت ذاته الذي تتمايع فيه موازين التقويم؛ لأن الأحكام كلها مؤجلة إلى يوم الدين بحجة أن لا سلطان لأحدٍ على السرائر وخفايا الصدور حتى يكشف عنها رب الخلق في الآخرة.

فهل بذلك تستقيم حياةٌ لمجتمع من مجتمعات الإنسانية؟ لقد اهتبلتها فرصة سانحة كثيرٌ من المجتمعات والشعوب والأفراد وأخلدت إلى الراحة، وقعدت عن النهوض والفعل الحضاريين، فكل ما قدِّر سيكون، عَمِل الفرد أم لم يعمل، فعل أو استكان، فأين الدوافع والمحفزات للعمل؟

وجدت "المشبهة و"المجسمة"، و"القدرية" من "المرجئة" و"الجهمية" و"الكرّامية" مرتعًا خصبًا لبث أفكار "التشبيه" و"التجسيم"، والإعفاء من المسئولية لعدم التكليف ، بدعوى "الجبرية" والتسليم للأمر الواقع، وفي نفس الوقت وجدتها الفرق غير الإسلامية فُرصًا مهيأة لتغلغل الأفكار الدخيلة في الإسلام، مما يخالف التنزيه الإسلامي المطلق للذات الإلـٰهية، والدعوة في الوقت ذاته إلى الركود والتواكل المطلق فتنكص الأمة الإسلامية عن اللحاق بركب التقدم، وتصبح أمةٌ خواء من العمل، آمنة مطمئنة من الجزاء والمسئولية.

وجد المعتزلة أنفسهم وسط كل تلك الدعوات، فما الواجب عليهم إزاء كل تلك التحديّات؟

تُلمح "آنا ماري شيمل" إلى بعض تلك الجهود التي قام بها المعتزلة في مواجهة تلك التحديات، فتقول: (وحاولوا حجب تأثيرات التيارات الفكرية الثنائية التي عمت فارس واستترت خلف عباءة الإسلام. وقد أدركوا دور العقل الحاسم في الحوار والجدل، أما المجهودات التي قام بها المعتزلة فيما بين القرنين الثامن والعاشر، فقد كانت غاية في الأهمية وكانت ضرورية حيث إنها ناقشت أسس العقيدة مناقشة فلسفية، وفي إطار أشكال مقبولة، وقد كان تيار الثنوية الإيرانية من أخطر ما تعرض له الفكر الإسلامي في العصر العباسي...

ولذلك فقد اهتم المعتزلة بوضع تصور شديد الدقة للوحدانية في الإسلام، وأكدوا أن الله لا شبيه له من بين مخلوقاته، على عكس تفسير المدرسة الظاهرية التي اهتمت بتفسير القرآن الكريم تفسيرًا ظاهريًا بحسب حرفية المعاني.)[13].

ولذا فقد وضع المعتزلة أمام ناظريهم عناصر محددة استوعبوها جيدًا، وتداولوها عبر أجيالهم المختلفة وتجسدت فيما يلي:

1- دعوى "التشبيه" و"التجسيم" التي انحدرت إلى بعض الفرق والمذاهب الإسلامية من الملل والنحل الأخرى الدخيلة على الإسلامي.

2- دعوى الركون عن العمل والفعل الحضاريين، بادعاء أن كل شيءٍ مقدورٍ سلفًا، ومحددٌ لا مجال فيه للتغيير مهما حاول العبد، ومهما توافرت له من أسباب الاستطاعة، لأن هذا –في معتقداتهم- مما

(13) آنا ماري شيمل. الإسلام دين الإنسانية. مرجع سابق، ص90.

يخالف المشيئة الإلـٰهية، التي قدرت كل شئ، ولا مضاد لمشيئتها، فالعبد مجبر مضطر إلى عمله شاء أم أبى، فهي دعوى للاستسلام والإحباط واليأس من التغيير.

3- الإعفاء من المسئولية؛ إما بدعوى الإرجاء والتأجيل؛ لصعوبة الحكم على النوايا، وما تبطنه السرائر، وإما بدعاوى أخرى، مثل؛ أن لا قدرة للعبد ولا استطاعة، وأن الله –عز وجلّ- يهدي من يشاء ويُضل من يشاء، وللعبد فِعْل ما يريد تبعًا لهواه ووفقًا لأغراضه، ثم تأتي المغفرة منه –سبحانه- فهو الذي قدّر للعبد ولا مفرَّ من مقدوره، ووإما بالإتكاء على شفاعة الحبيب محمد –صلى الله عليه وسلم- فهي تسهم في مغفرة الذنوب، وتمحوا ما اقترفت يدا العبد من آثام، ما دام الشفيع –صلى الله عليه وسلم- يشفع لمن شاء من أمته، فيعفو سبحانه –عز وجل- عنه بمقتضى تلك الشفاعة.

هكذا وضحت الرؤية أمام المعتزلة للتصدر لمواجهة تلك الأغلوطات بمفاهيم حاولوا بها استنهاض الهمم وتحفيز الإرادة للعمل والفعل الحضاريين؛ كي تتبوأ الأمة الإسلامية مكانتها اللائقة بها "كخير أمة أخرجت للناس"، وذلك بمخاطبة العقل المسلم والارتقاء به وإثارة خياله ومشاعره وأحاسيسه؛ ليظل يقظًا على الدوام مفارق للجهل والتقليد والجمود.

وذلك من نبع الدين الحنيف بالدعوة التي لا تخرج ولا تجنح للخروج عن سياج الشرع.

(وإذا كانت الأديان السماوية تتفق في اعتبار فضل الله وإحسانه أساسًا هامًا وعاملاً فعالاً في الظفر بالنعيم أو السعادة أو علو المقام في الآخرة، إلا أنه في كثير من المناسبات لا يقلل من قيمة إيجابية الفرد، وضرورة الدور الذي يؤديه في هذه الحياة، ويكفي في هذا المقام ذلك الشعار القرآني **(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)** (التوبة: 105))[14].

هكذا تهيأ المجتمعات الإسلامية للنهضة الحضارية، وتستمر في العمل الدءوب المستمر الذي تسابق به الأمم، وتستحق عن جدارة الخيرية الموجبة لها، والتي تُستكمل بها "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"؛ لاستكمال رسالتها الحضارية فتصبح من هذا الطريق الرحمة المهداة لبقية الإنسانية.

في "الأصول الخمسة للمعتزلة"، حاولوا تدشين تلك المبادئ والقيم في مشروعهم الحضاري الذي تقدموا به لنهضة الأمة الإسلامية، وقد تجلى ذلك في صياغة تلك "الأصول الخمسة" في أتم صورة لها على يد القاضي "عبد الجبار"، فقدّمت مذهبًا فلسفيًا متكاملاً يتضح فيه مدى القوة والتماسك في البنيان، والإبداع العقلي الحضاري الذي يعكس الخصوصية الحضارية الإسلامية.

خاتمة:

لم يشذّ المعتزلة عن السياق الحضاري الإسلامي فى تحديدهم لمفهوم المحكم والمتشابه فى القرآن الكريم، وإنما التزموا القول بالدليل للتمييز بين آيات المحكم والمتشابه ، وهم لم يقصروا هذا الدليل على نوع منه ، وإنما اشتملت الأدلة والقرنية عندهم كافة الأدلة والقرائن الشرعية ، وهم إن كانوا قد تميزوا عن غيرهم بافراد مساحة كبيرة لعمل العقل، وذلك لسببين يتمثلان فيما يلي:

1- التحدي الخارجي ، الذي يختلف نموذجه المعرفى عن النموذج الإسلامي للمعرفة الذى لا يقصره على الحواس فقط ، وإنما يضم إليها أدلة اخري.
2- مواجهة الداخل الإسلامي المتمثل فى أصحاب مقولات التشبيه والتجسيم والحيزية والمكانية ، وكذلك فتنة القدرية صاحبة الدعوة الى الخمول والركود الحضاريين بدعوي المقدور سلفا، لذا فإن المعتزلة كانو دعاة للنهوض الحضاري ، وفي ذات الوقت كانو حائط صدّ منيع للدفاع عن الثوابت الإسلامية ، فهم من التيارات الإسلامية الركينة فى تاريخ امتنا.

1. محمد كمال جعفر. رحلة بين العقل والوجدان. كتاب الهلال، القاهرة : سبتمبر 1980، ص24.

ملخص البحث :

انطلق المعتزلة فى تفسيرهم لمتشابه القرآن الكريم من مدخل تنزيه القرآن عن المطاعن ، فلا متشابه لا يعلم تأويله ، وإنما الكل يعلم تأويله وهذا ما وافقتهم فيه أعرض التيارات الإسلامية ، فإن السلف كما يقول "ابن تيمية" من الصحابة والتابعين وسائر الأمة قد تكلموا فى جميع نصوص القرآن الكريم من آيات الصفات وغيرها ، فيجب التنبيه - بكل دقة - على المفارقة بين متشابه القرآن الكريم وبين الغموض والتعمية والالتباس وإنما متشابه القرآن مما تُعرف دلالته ، ولكنه من الجوهر المكنون الذى يتكشف منه فى كل عصر بما يتوافق مع معطيات هذا العصر ، ويظل هكذا حتى وقوعه بالحقيقة

الكاملة عندما يأتى أوان تأويله ويكون بالعيان والمشاهدة ؛ لذا يظل متشابه القرآن من أقوى المحفّزات على التأمل والتدبر الذى يحتاج منا إلى الاجتهاد والتجديد بالفكر المجدد .

وقد وقع عبء مواجهة أعاصير التشبيه والتجسيم التى تسربت إلى الفكر الإسلامى من الآخر الدينى والحضارى الذى يتبنى رؤية مخالفة للتنزيه الإسلامى المطلق للذات الإسلامية وكذلك بعض الفرق الإسلامية التى أخذت بحرفية النصوص وأوّلت الألفاظ الواردة فى القرآن الكريم بما يوهم التشبيه والتجسيم على كاهل المعتزلة الذين تصدوا لمواجهة هذه الأفكار الدخيلة الغريبة على التصور الإسلامى.

وفى مواجهة فتنة القدريّة كان المعتزلة لهم بمثابة الحصون المنيعة التى تصدت لتبرير الظلم والجور بحكم أنه القدر المقدور الذى لا راد له ، وكذلك الدعوة إلى الركون والسكون والخمول الحضاريين بحجة عدم جدوى الجد والاجتهاد فكل شيء مقدور سلفاً ولا فائدة فى سعى أو اجتهاد أو تجديد .

لذا جاءت أصولهم الخمسة كبنيان فكرى فلسفى متكامل لتقديم البديل الإسلامى الحضارى النابع من الثوابت الإسلامية المستقرة ، وفى ذات الوقت التجميع الإسلامى للفرقاء بعدم التكفير لمن التزموا بالأصول الشرعية .

Summary

The Mu'tazil went out in their interpretation of the parallels of the Holy Quran from the entrance of the Tanziyyah of the Qu'ran on the subject of the Qu'ran. No similarity is known to the interpretation of the Qur'an, which leads to Ibn Taymiyah from the Companions and the followers and the rest of the nation. In every chapter of history, and the occurrence of the fact is

complete when the time comes to interpret and be visible and watching; so it remains similar?

The burden of counteracting hurricanes of analogy and embodiment that leaked to Islamic thought from the other religious and civilization, which adopts a vision contrary to the absolute Islamic proselytizing of the Islamic self, as well as some Islamic groups that took the craft of texts and gave the words in the Holy Quran to imitate the metaphor and the embodiment of the Mu'tazil Strange foreign ideas on the Islamic perception.

In the face of the sedition of al-Qadriyya, the Mu'tazilites were the invincible bastions that were used to justify injustice and unfairness because of the amount of irrational power, as well as the call to rest and stagnation and civilizational stupidity under the pretext of futility and hard work.

Therefore, their five origins came as a comprehensive philosophical thought to provide an alternative to Islamic civilization stemming from the stable Islamic constants, while at the same time the Islamic grouping of the parties not to atone for those committed to the legitimate assets.